

المنتدى الخامس لتحالف الحضارات

فيينا 2013

"تعزيز القيادة المسؤولة في مجال التنوع والحوار"

ورقة مفاهيمية¹

مستلهماً من رؤيا مفادها أن الإحترام والتسامح بين البشر، مهما تنوّعت معتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم، هما من القيم الأساسية لبناء مجتمع شامل وللتحفيز على السلام والتنمية المستدامة، يعمل تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة في مجال حيث تُعدّ الخيارات والمواقف لمجموعة واسعة من القوى الفاعلة في كافة مجالات الحياة مهمةً لتحوّل أهدافه إلى إنجازات.

فالسبب والسياسة ووسط الأعمال والمجتمع المدني والمجموعات الدينية والأوساط الأكاديمية والمنظمات المهنية والشباب ووسائل الإعلام هي جميعاً في وضع يسمح لها بتصميم أجندة جديدة للعيش المشترك في جوّ من التنوّع والحوار. وفي زمن التغييرات العالمية حيث عالما متكافل مع بعضه البعض أكثر من أي وقت مضى، من المهمّ أن تكون قوى فاعلة كذلك المذكورة أعلاه مدركة تمام الإدراك لمسؤوليتها المشتركة في □نع التوافق في بيئة حيث الإقتصادات مترابطة والسلطات موزّعة والسياسات متنوعة والآراء العالمية المختلفة وتصورات النظام المحلي والدولي متنافسة مع بعضها البعض.

لذلك تكون القيادة المسؤولة في كافة المجالات وعلى كافة المستويات حاجة ملحة. إذ من الإلزامي، من المنظورين المتوسط والطويل الأجل، أن تتفهّم أي قيادة تعقيدات العالم الذي نعيش فيه وأن تدمج بين □نع القرار المستند إلى القيم والأخلاق مع مدّ الجسور العابر للثقافات. وسينطلق منتدى فيينا من هذه الزاوية المحددة أو هذا المنظور المحدد.

وفي شكل خاص، سيركّز منتدى فيينا على كيفية إحداث القيادة المسؤولة للفرق في المسائل الأساسية الثلاث التالية:

- تعزيز وحماية وممارسة كاملة للحقّ في حرية الدين في سياق من التعددية الدينية، غير مكوّنة من تنوّع أكبر فحسب بل أيضاً من تصوّرات لهذه الحرية وأنماط جديدة للتفاعل في ما بين المجموعات الدينية؛
- تعددية وسائل الإعلام وتنوّع المضامين الإعلامية ومساهمتها في توطيد المناقشة العامة والديموقراطية والوعي حيال الآراء المتنوّعة؛

¹ تمّ إعداد هذه الوثيقة في شكل مشترك بين أمانة تحالف الأمم المتحدة للحضارات ووزارة الخارجية النمساوية للشؤون الأوروبية والدولية، نيويورك، 28 أيلول/سبتمبر 20012.

- وضع قراءة جديدة للهجرة والإندماج والحركية في الإقتصاد العالمي.

إضافة إلى ذلك، سيركّز منتدى فيينا على البُعد الإقليمي لتحالف الحضارات بكونه جزءاً لا يتجزأ من رسالته، حيث أنه يجب أن يترجم الوصفات العامة في إطار محلي وإقليمي وفي ثقافات مختلفة بغية تحقيق الإنجازات في الميدان. وإلى جانب النظر في المبادرات الإقليمية القائمة ضمن تحالف الحضارات، سيستكشف أيضاً منتدى فيينا إمكانيات التعاون المعزّز العابر للثقافات في منطقة الدانوب والبحر الأسود وجنوبي القوقاز وآسيا الوسطى.

وحيثما اقتضى الأمر، سوف تُكَمَّل حلقات النقاش بمناقشات في مجموعات صغيرة، مما يقدّم للمشاركين فرصة للتركيز على مواضيع أكثر تحديداً أو للعمل معاً من أجل اتّخاذ الإجراءات تصدياً لتحديات معيّنة.

أولاً- معالجة الحقّ العالمي في حرية الدين وتعزيز التعددية الدينية الجديدة عبر التعليم

يترسّخ جدوى موضوع الأديان اليوم في سياقات عدة مختلفة. بعضها سياسي بطبيعته وهو متّصل بأهم الأحداث المعاصرة التي طبعت السياسة العالمية. وهناك عوامل أخرى غير واضحة بهذا الوضوح وهي مرتبطة بالأزمة أو حتى بنهاية نظرية العلمنة، التي وفقها يُقال إن عملية العصرية قد أضعفت الأديان على كافة المستويات. ويبرز عامل مهمّ آخر وهو مرتبط بمجموعة كاملة من الطلبات الجديدة تواجه المفهوم التقليدي لحرية الأديان، خاصة الإتجاهات الجديدة الناشئة في مجال عدم التسامح الديني ونشأة القيود على الأديان والتفاعل المتزايد بين مجموعة واسعة من الثقافات والأديان والقيم.

على كل حال، أشارت الأبحاث الأخيرة في مجال الأديان أن "العصرية تؤدي إلى مستويات متزايدة من التنوّع الثقافي، وأنه في المقابل، يجني التنوّع الثقافي مستويات عالية من الإنخراط الديني ومزيداً من الآراء الإيجابية حول الأديان المؤثرة على السياسة" (مسح حول القيم العالمية).

أكثر من نصف سكان العالم مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين ولذلك يشاطر أرضية مشتركة أخلاقية قوية. لذا قد يتوقّع المرء أن ضمان الحماية للحقّ في حرية الدين أو المعتقد وتعزيز جوّ من الإحترام والتسامح في سبيل تنوّع ديني وثقافي وكذلك تعددية ثقافية لا تشكّل تحدياً كبيراً.

غير أن الواقع يترك مجالاً واسعاً للتفكير والعمل الجماعي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي بغية تجاوز العقبات أمام تمتّع كامل بالحقّ في حرية الأديان وتصويب عدم التسامح والتمييز والعداءات الإجتماعية التي تشتمل على الدين، وهي ترسّخ الإنسجام والإحترام والتسامح والتعايش اللاعنفي على أسس إيجابية وسليمة كلما برزت الحاجة إلى التصديّ لهؤلاء الذين يعترضون على التعددية.

وستبني مناقشات منتدى فيينا المطلعة حول موضوع الساعة هذا على أساس النقاشات التي جرت في المنتدى العالمي الرابع الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر 2011 في الدوحة في شأن مسح نشره منتدى مركز بوو للأبحاث حول "تحسين التشريعات من أجل تعزيز حرية الدين أو المعتقد" وستكون إنطلاقته قبل انعقاد منتدى فيينا.

إضافة إلى ذلك، ستأخذ في الحسبان عمل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكذلك التقارير التي وضعها المقرر الخاص حول حرية الدين أو المعتقد التي تقدم تفهماً أعمق للنزاعات الدينية والإنتهاكات والمشاكل في شكل عام.

وبناءً على نهج واقعي براغماتي، سننظم جلسات فرعيتين من أجل التطرق إلى التحديات الماثلة وتقاسم الممارسات الفضلى وتوفير الإستنتاجات والتوصيات لاتخاذ إجراءات في المستقبل من جانب الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول التي قد يرغب منتدى تحالف الحضارات أن يعززها بهدف توطيد التعددية الدينية في المجتمعات الديموقراطية.

الجلسة الفرعية الأولى - مواجهة القيود المتزايدة على الأديان: شؤون خاصة بالقانون

كما يذكر المقرر الخاص هاينر بيليفيلدت Heiner Bielefeldt في تقرير أخير صادر عنه، بأن لمفهوم كرامة الإنسان تاريخ طويل وله صدهاء في معظم التقاليد المختلفة الدينية والفلسفية والثقافية. إلا أنه من الضروري، لكي يعمل مفهوم كرامة الإنسان كمرجع معياري في القانون الدولي لحقوق الإنسان، أن يضمن أنه لا يمكن الإدعاء بأن مفهوم الكرامة حُكر على أي من هذه التقاليد، بل أنه يبقى منفتحاً حيال مجموعة متنوعة من القراءات الدينية والفلسفية. غير أن هذا الإنفتاح لا يعني الفراغ. إذ أنه بالنسبة إلى كافة التفسيرات المختلفة التي يُمكن لكرامة الإنسان أن تحملها، لهذا المفهوم بحد ذاته أن يضطلع بوظيفة دقيقة وأساسية ألا وهي تذكيرنا بالطابع العالمي لتلك الحقوق الأساسية التي للبشر جميعاً حقّ فيها لمجرد كونهم من البشر.

كما أن ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يربط بين "الكرامة الأصيلة" للبشر جميعاً و"حقوقهم المتساوية والثابتة". وبالتالي يحظى احترام كرامة الإنسان الدعم المؤسسي من حيث الحقوق الملزمة دولياً. في الوقت ذاته، يُعدّ التركيز بالذات على كرامة الإنسان هو الذي يوفّر الطابع الخاص بحقوق الإنسان على أنها "حقّ متساوٍ وثابت". وفي نهاية المطاف، ينبثق مبدأ المساواة من الوضع البديهي لكرامة الإنسان الذي ليس رهناً بأي صفات خاصة أو مواهب أو موقع من جراء وضع مجتمعي قد يتمتع به أو لا فرد ما.

ويتعيّن تفسير الحقّ في حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد، بصفته حقاً عالمياً من حقوق الإنسان، تفسيراً حصرياً مع مواكبة الجملة الإستهلالية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام أخرى مماثلة. وانطلاقاً من هذه الفكرة، ليس على الدولة أن "تمنح" هذا الحقّ لبعض الأفراد أو الجماعات، بل على العكس: يتعيّن على الدولة أن تحترم حقّ كلّ فرد في احترام الدين أو المعتقد على أنه حقّ ثابت. وبالتالي غير قابل للتفاوض. مُستحقّ لكل الأفراد الذين يحملون صفة حاملي الحقوق في القانون الدولي بفضل كرامتهم الأصيلة.

لذلك، على نقطة الإنطلاق من أجل تعريف تطبيق حرية الدين أو المعتقد أن تكون التفهّم الذاتي للبشر - كل فرد منهم- في مجال الدين أو المعتقد. ومن الواضح أن يكون كل تفهّم مختلفاً عن الآخر. لذلك يجب أن يُنظر إلى حرية الدين أو المعتقد من المنظور الواسع بغية حماية "المعتقدات العقائدية وغير العقائدية والإلحادية، وكذلك الحقّ في عدم الإعراف بأي دين أو معتقد".

وفي هذه الجلسة، سيناقدش هذا التفهم الواسع لوضع الأفراد جميعاً بصفتهم حاملي حقوق بحكم كرامتهم الإنسانية على أنه الأساس لتحديد الإطار الملائم لحرية الدين أو المعتقد. في حين أن بعض الدول تبدو وكأنها تقتصر على قائمة محددة من الخيارات الدينية، عليها أن تشمل أتباع أديان أو معتقدات تقليدية وغير تقليدية، وأعضاء مجموعات كبيرة أو صغيرة، وأقليات وأقليات ضمن الأقليات، ولاجئين، وعمال مهاجرين، ومُهتدين أو مُهتدين جدد ومنشقين أو غيرهم من الأصوات الإنتقادية. كما على المرء ألا ينسى حقوق المرأة التي لا تزال مكانتها هامشية في تقاليد دينية كثيرة.

إضافة إلى ذلك، ستركز هذه الجلسة على أبعاد متنوعة يشملها الحق في تعبير الفرد عن دينه أو معتقده، وكذلك التمييز على أساس الدين أو المعتقد والتمييز في ما بين الأديان والمسائل المتصلة بالتسامح.

واستناداً إلى القرار 13/16 الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ نيسان/أبريل 2011 حول حرية الدين أو المعتقد، وبناءً على دراسات وضعها مركز بوو والتي تبين علاقة ما بين الحماية الدستورية لحرية الأديان والتغييرات الشاملة في القيود التي تفرضها الحكومة على الأديان، في مرحلة حيث تشهد بلدان كثيرة تغييرات سياسية جذرية وتقوم بإصلاح نظامها القانوني، بما في ذلك القانون الدستوري، ستعرض هذه الجلسة أفضل الممارسات في شأن الحفاظ على حرية الأديان في سياق من التنوع والتعددية المتزايدتين.

الجلسة الفرعية الثانية - العيش السهل معاً وسط بيئة من التنوع والتباين الديني: مسائل متعلقة بالتعليم

ليست الأذهان المنفتحة بل أيضاً القلوب المنفتحة قادرة على التعاطف والخيال، وهنا يكمن التحدي الحقيقي في مواجهة الأسباب الجذرية للحقد الديني. وليس من باب الصدفة أن يلعب الإمام بالثقافات والأديان، والحوار العابر للثقافات والمهارات وكذلك التربية على التسامح والإحترام دوراً محورياً في تحقيق هذا التغيير.

وتبني هذه الجلسة على أساس القرار 18/16 الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ آذار/مارس 2011 حول محاربة عدم التسامح واتباع الأفكار النمطية السلبية وإحداث الصدمة النفسية والتمييز والتحرير على العنف وممارسة العنف ضد الأشخاص بسبب دينهم أو معتقدتهم، مما "يستدعي جهوداً دولية معززة لدعم الحوار العالمي من أجل تعزيز ثقافة التسامح والسلام على كافة المستويات"، ومنها من جملة أمور، "التعليم وإذكاء الوعي". إضافة إلى ذلك، تأخذ الجلسة بعين الاعتبار التوصيات العملية الصادرة عن سلسلة حلقات أربع لخبراء من أوروبا والأميركيتين وإفريقيا وآسيا من أجل حظر التحريض على الحقد القومي والعنصري والديني.

وفي هذه المناطق الأربع، سلط المشاركون الضوء على ضرورة مواجهة التحريض على الحقد في المجتمع عبر تدابير فعالة، لا سيما في مجالات التعليم والتربية والثقافة والمعلومات، بغية مكافحة الأفكار المسبقة أو العدائية أو العنف وبغية تعزيز التفاهم والتسامح. كما أن هذا الإستهتاج العام قد تثبت أيضاً من خلال الخبرة التي اكتسبها تحالف الحضارات في السنين الخمس الماضية عبر أنشطة عدة ومؤتمرات ومناقشات انعقدت مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في كافة أنحاء العالم.

ستأخذ الجلسة بعين الاعتبار المبادئ والخطوط التوجيهية القائمة، مثل "مبادئ توليدو حول تعليم الأديان والمعتقدات في المدارس الرسمية" (منظمة التعاون والتنمية في أوروبا) و"الخطوط التوجيهية لليونسكو حول التعليم المشترك بين الثقافات" والحقوق الأساسية الثقافية والدينية للطفل التي تمّ الإعلان عنها في "النهج المستند إلى حقوق الإنسان من أجل التعليم للجميع".

وفي هذا السياق، يميل الخبراء والمشاركون إلى الموافقة بالإجماع على التوصيات التالية بغية اتخاذ إجراءات بشأنها، من ضمنها:

- تغذية الحوار بدءاً من سنّ مبكّر وإنشاء المجال العام لتفاعل □امل عابر للثقافات ومشارك في ما بين الأديان وداخلها؛
- التشجيع على زيادة المعارف وتكوين الأفكار وإذكاء الوعي وتعبئة المجتمع والمهارات من أجل مواجهة خطابات الحقد مواجهة فعّالة واستخدام الأساليب الابتكارية لتعبئة الرأي العام؛
- إذكاء الوعي في أوساط ممثلي وسائل الإعلام والأساتذة والقادة الدينيين والمحليين حيال مسؤولياتهم الاجتماعية والمعنوية وأدوارهم؛
- القيام بالتعليم والتدريب على حقوق الإنسان موجّه أيضاً للمسؤولين عن إنفاذ القوانين وأعضاء السلطة القضائية.

ستشكّل هذه الجلسة الفرعية فرصة سانحة لتقاسم الممارسات الفضلى ولمناقشة كيفية اتخاذ التدابير الجريئة من أجل تنفيذ هذه التوصيات وللإتفاق على جدول أعمال رائد للنهوض بالتعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي في سبيل الاحترام والتسامح.

ثانياً. تعديّة وسائل الإعلام وتنوّع المضامين الإعلامية على أنها العامل الأساسي لتعزيز المناقشة العامة والديموقراطية والوعي حيال الآراء المتنوّعة

كما يشير مانويل كاستيل، إن الثورة التكنولوجية التي بدأت في أواخر السبعينيات في منطقة سيليكون فالي أو وادي سيليكون قد تركت أثراً عميقاً في المجتمع في كل جوانبه، ووأدت علاقات وهويات جديدة في ما بين الأشخاص في العالم. وبسبب هذا التغيير الجذري الإقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي نجم عن انتشار تكنولوجيا المعلومات الجديدة مثل الإنترنت والتلفزيون والكمبيوتر، يستنتج كاستيل أننا نعيش في مجتمع مليء بالشبكات.

وفي عصر المعلومات الذي نعيش فيه، صارت هيمنة التكنولوجيا الرقمية ووسائل الإتصالات واقعاً يتحدّى الأبعاد الاجتماعية والثقافية للدولة-الأمة والثقافات الوطنية وكذلك تدقّق المعلومات والنشاط التجاري.

ولقد غيرت إتصالات البثّ العالمي نظرتنا إلى "الأخر" لأننا وأخيراً صرنا قادرين على رؤية "أنفسنا" من خلال عيون "الأخر" على صعيد عالمي. ومع الفضائيات التلفزيونية، صرنا جميعاً بمثابة "الأخر"

بالنسبة إلى فرد ما. وبفعلنا هذا، لقد كبرنا كأفراد وكمجتمعات لأننا وصلنا إلى مرحلة حيث هذا "الأخر" لم يعد مجرد نتاج من نسج خيالنا بل صار "صورة واقعية" لا يُمكن بعد الآن تجاهلها في أفكارنا.

صحيح أنه باستطاعتنا دائماً أن نختار أن نكره "الأخر" إلا أنه من الصعب أكثر فأكثر القيام بذلك إذا "دخل" الآخر إلى غرفة جلوسنا عبر شاشات التلفزيون- لا سيّما إذا وصل هذا البثّ إلينا عبر قيم حرية التعبير.

وتعدّ قيم حرية التعبير المسألة الأساسية التي سيبحثها منتدى فيينا- بالنسبة إلى كيفية جعلها حجر زاوية للصحفيين ووسائل الإعلام، خاصة في المناطق حيث يبدو هذا الأمر أقلّ بديهية؛ وبالنسبة إلى كيفية بناء قدرات وسائل الإعلام على الصعيد المحلي؛ وبالنسبة إلى كيفية ضمان سلامة الصحفيين؛ وإلى كيفية دعم دور وسائل الإعلام عبر تمكين الأشخاص على استعمال التكنولوجيا الحديثة للمشاركة في مجتمع مدني جديد والالتزام به في شكل ناشط؛ وبالنسبة إلى مساعدة الأشخاص على اكتساب المهارات وبناء المؤسسات من أجل إدارة مصالحهم المختلفة التي غالباً ما تكون متضاربة في شكل سلمي.

من الجدير الإشارة إلى أن لوسائل الإعلام القدرة على بناء التوافق وحلّ الإختلافات عبر الحوار. وبالتالي، يُمكن لتعزيز التنقيف الإعلامي أن يكون أداة لحلّ النزاع بالوسائل السلمية وتعزيز المجتمعات التعددية.

سيركّز منتدى فيينا أيضاً على تعددية وسائل الإعلام وتنوّع المضامين الإعلامية. إذ لا تعني العولمة بحدّ ذاتها التجانس بين المضامين بالضرورة، ممّا يهدّد التنوّع الثقافي. ولكن في الوقت ذاته، ليس تعدّد المعلومات ولا تنوّع المضامين الإعلامية مؤمناً في شكل تلقائي من خلال مضاعفة عدد وسائل الإتصال الموقرة للجمهور. لذلك، من الحيوي تشجيع شركات الإعلام والقطاع الثقافي على الإستثمار في التنوّع الثقافي والحوار المشترك بين الثقافات ودعمهما.

واستناداً إلى نهج واقعي، سننظّم جستان فرعيّان أساسيتان لمناقشة التحدّيات المقبلة وتقاسم أفضل الممارسات وتوفير الإستنتاجات والتوصيات كي تتخذ الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول إجراءات بشأنها قد يرغب تحالف الحضارات في إدراجها في شكل استباقي في عمله المستقبلي، وهذا ما يعزّز تعدّد وسائل الإعلام وتنوّع المضامين الإعلامية، وهي نتيجة طبيعية للحقّ الأساسي في حرية التعبير وكذلك الحوار المشترك بين الثقافات وتنوّع أشكال التعبير الثقافي.

الجلسة الفرعية الثالثة- عودة إلى الأساسيات: مسائل متّصلة بحرية الإعلام

على الأفراد أن يكونوا قادرين على التواصل مع بعضهم البعض وأن يتشاركوا في شكل بناء ضمن المجموعات/المجتمعات وعبرها، وأن يحصلوا على المعلومات ويتناقضوها، وأن يعبروا عن آرائهم ويتبادلوا الأفكار: هذه هي الشروط الأساسية التي يجب استيفؤها. لا يُمكن محاصرة المواطنين في قالب مجتمعاتهم وتزويدهم بالمعلومات والآراء المغرّبة والمتجانسة. ويساهم توافر المعلومات في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وله القدرة على المساهمة في حلّ النزاعات وبناء الحوار، إذا سُحّ فعلياً للأفراد بأن يمارسوا حقّهم الإنساني في حرية الرأي والتعبير.

وسيبني فريق الخبراء هذا على أساس القرار 16/12 الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ 12 تشرين الأول/أكتوبر 2009 حول حرية الرأي والتعبير وكذلك على أساس العمل الذي أنجزه تحالف الحضارات في هذا المجال الأساسي من العمل، لا سيّما الدروس المستخلصة عبر استخدام آلية وسائل الإعلام المعروفة باسم "الباحث العالمي عن الخبراء" (www.globalexpertsfinder.org) الذي يقدم تحليلاً عالي الجودة للصحفيين والجمهور في شكل عام، وكذلك الإستنتاجات والخلاصات المستخرجة من الدورات التدريبية للصحفيين التي نُظمت في كافة دول العالم على مرّ السنين.

ستركّز المناقشات على حالات ملموسة يُبرزها الخبراء والممارسون وعلى تجارب في الميدان متّصلة بما يلي:

- الدفاع عن حقّ كل فرد في ممارسة حرية التعبير والمعلومات، بما في ذلك موضوع سلامة الصحفيين؛
 - تعزيز الممارسة الفعّالة لحرية التعبير والمعلومات عبر التعليم والتربية؛
 - تعزيز مزيد من التدقّق الحرّ للمعلومات، مما يساهم في التفاهم الدولي، ومعرفة فضلى للآراء العالمية والثقافات والأديان والمعتقدات والتقاليد، واحترام التنوّع في الآراء والإثراء المتبادل بين الثقافات؛
 - ضمان أن تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة وخدماتها، إذا كانت متوافرة، تُستخدم في شكل فعّال بغية توسيع نطاق حرية التعبير والمعلومات.
- ستؤدّي هذه الجلسة إلى اعتماد إجراء مشترك إضافي بغية تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه.

الجلسة الفرعية الرابعة- تنوّع المضامين الإعلامية

الغرض من هذه الجلسة هو إذكاء الوعي حيال الدور الخاص الذي يضطلع به قطاع الإعلام من أجل حماية التنوّع الثقافي والحوار المشترك بين الأديان وتنوّع التعبير الثقافي وتعزيزها. إذ يتحمّل قطاع الإعلام والثقافة مسؤولية كبيرة في تعزيز التنوّع الثقافي والحوار المشترك بين الأديان من خلال تكوين الأفكار وقدرة الأجيال الحالية والمقبلة على تلبية احتياجاتها في الإتصال وقدرتها على الإبحار في عالم معقّد أكثر فأكثر وعلى إشباع فضولها وتنمية مواهبها والتشجيع على الحوار المشترك بين الثقافات.

سُناقش هنا موضوعان أساسيان:

- دور الحكومات في ضمان أن وسائل الإعلام ستوفّر للجمهور العادي مجموعة متنوّعة كافية من المعلومات والآراء والبرامج. سيشاطر المشاركون أفضل الممارسات المتعلّقة بموضوعين محدّدين على وجه الخصوص: كيف ينبغي تشجيع وسائل الإعلام على أن تزوّد الجمهور بمجموعة متنوّعة من المضامين الإعلامية القادرة على تعزيز المناقشة النقدية والمشاركة الأوسع لكل المجموعات والمجتمعات في الحياة العامة؛ وكيف يُمكن التحفيز على المساهمة في حوار مشترك بين الثقافات والأديان من أجل تعزيز الإحترام والتسامح المتبادلين والوقاية من النزاعات المحتملة عبر المناقشات. وعلى ما يبدو، الموضوعان في غاية الأهمية.

- أفضل الممارسات التي طوّرتها وسائل الإعلام من أجل المضي قدماً بدعم التنوّع الثقافي والحوار المشترك بين الثقافات، لا سيّما كجزء من جهودها في إطار المسؤولية الاجتماعية لشركاتها. في حين أن شركات النفط، على سبيل المثال، مهتمة أكثر بالتلوث والبصمات البيئية، على قطاع الثقافة أن يُحدّد بصمته الفكرية: كيف يؤثرون على أذهان زبائنهم؟ ولقد حدّدت بعض الشركات الرائدة مسألة تعزيز التنوّع الثقافي على أنه من أهمّ القضايا/التحدّيات في سياستها للتنمية المستدامة. وبالفعل، يشكّل هذا التعزيز مصدراً لأداء الشركة الإقتصادي ويحقّقها على تحمّل مسؤوليتها المجتمعية. ويقدم توفير مجموعة متنوّعة وغنية من المضامين العالية الجودة للشركات ميزة تنافسية على منافسيها ويلبّي احتياجات المستهلكين.

تدفع المسؤولية المجتمعية لقطاع الثقافة على تعزيز التنوّع الثقافي: ما هو السبيل الأنجع لتغذية المهارات الإبداعية عند الأجيال الحالية والمقبلة؟ كيف نضمن أننا لا نشجّع على "ثقافة أحادية"، وهي مصدر البدانة الفكرية وعائق أمام الحوار في ما بين الثقافات وأمام الإنفتاح؟ وتقديماً لهذه الأفخاخ، التزم عدد قليل من القادة في قطاعي الإعلام والثقافة بالتشجيع على الإبداع بتنوّعه الكامل، وتقوية القدرات الإنتاجية في البلدان النامية وتعزيز التراث الثقافي. حتّى أن بعضهم قد وضع مؤشرات تهدف إلى قياس التقدّم المحرز في عرو □ وحدات الأعمال □ المختلفة: تنفيذ المداخل من مبيعات الموسيقى كل حسب نوعها، عدد اللغات التي يغني بها الفنانون؛ حصّة الأفلام غير الوطنية من الإنتاج المشترك؛ النسبة المئوية من الإستثمارات المكرّسة للإستفادة من التراث...

من المتوقّع أن تودّي هذه الجلسة إلى عدد من التوصيات حو □ كيفية إدراج مؤشرات التنوّع والتنوّع الثقافي أو أهدافهما في مدوّنات السلوك الأخلاقي للإعلاميين المحترفين، على أنه هدف من أهداف موائيق شركات الإعلام، أو في تحديد الأولويات لشركات الإعلام. قد يؤدّي هذا الأمر أيضاً إلى توصية تقضي بإيلاء اهتمام إضافي لآثار تركيز وسائل الإعلام على تنوّع المضامين الإعلامية وعلى التوازن بين البرامج والمعلومات والبرامج التي تعزّز المناقشة العامة من جهة، ومساهمة وسائل الإعلام في الحوار المشترك بين الثقافات من جهة أخرى.

ثالثاً - وضع سيناريو جديد للهجرة والإندماج والحركة في الإقتصاد العالمي

تعدّ الهجرة الدولية ظاهرة عالمية. في عام 2010، هاجر على الأرجح ما يناهز 214 مليون نسمة أو 3 في المائة من سكان العالم. ويهاجر تسعة من أصل عشرة مهاجرين □ ولين لأسباب إقتصاديّة. إلا أن النزاعات العنيفة والإضطهاد السياسي والإتجار هي أيضاً من الأسباب المهمة للحركة الدولية.

يُقدَّر عدد المهاجرين من الجنوب إلى الشمال بأنه يوازي عدد المهاجرين في ما بين الدول النامية. وبحلول عام 2010، كانت البلدان النامية تستضيف 86 مليون عامل دولي، من ضمنهم 14 مليون لاجئ. وبالتالي، فإن انعكاسات الهجرة على التنمية والحاجة إلى إدارة الهجرة المتصلة بالجنوب بقدر اتصالها بالشمال.

على كل حال، الهجرة جانب أساسي من الاقتصاد العالمي اليوم. ولها عموماً أثر إقتصادي إيجابي على عائلة المهاجر وعلى البلد المرسل والبلد المتلقّي أيضاً. ومن المقبول في شكل عام أن للهجرة آثاراً مخفّفةً لحدّة الفقر في بلد المنشأ للمهاجر. إلا أن المنافع الإقتصادية للهجرة في البلدان المضيفة تُفهم في شكل أقلّ وغالباً ما تكون موضع جدل في مراحل الإنكماش الإقتصادي. إلا أن البحوث قد بيّنت باستمرار أن الهجرة تساهم في النمو الإقتصادي في بلدان المقصد وأنه، حتى بالنسبة إلى المخاوف في فترات الركود حيال المنافسة المتزايدة على الوظائف في أوساط المواطنين الذين لا يتمتّعون بمهارات عالية، فهي تستند إلى فرضيات خاطئة.

وتعطي النظرة العامة للجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الخاصة بآثار الهجرة معلومات وافرة للسياسة العامة ولكنها مطلوبة إلى حدّ كبير من أجل وضع قراءة إيجابية للهجرة وتصويب الأفكار الخاطئة وتبديد مخاوف الجمهور.

فضلاً عن ذلك، تُعدّ السياسات المعزّزة لإدماج المهاجرين واعدةً للغاية لمضاعفة منافع الهجرة الإقتصادية والتخفيف من حدّة التوتّر، خاصةً في ظلّ أي أزمة إقتصادية. وبالفعل، يُعتبر رسم مسار أي تدلّل ناجح مرتبط بالإندماج تحدياً لا سيّما وأنه رهناً بمجموعة واسعة من العوامل والشروط. إلا أنه من الواضح تماماً أن المساهمين لا يصيرون من المساهمين على المدى الطويل في المجتمع، ولا يُنظر إليهم من هذا المنظور، إلا عبر جهود الإندماج التعاونية التي تُشرك الحكومات والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. وبناءً على نهج واقعي، سنُنظّم جلستان فرعيّتان لمناقشة التحديات وتقسّم أفضل الممارسات وتقديم الإستنتاجات والتوصيات كي تتخذ الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول الإجراءات التي قد يرغب تحالف الحضارات في أن يُدرجها في عمله المستقبلي من أجل تعزيز قراءة إيجابية للهجرة والتمسك بمناهج ابتكارية لمواجهة تحديات الإندماج ووضع سياسات الإندماج وممارساتها.

الجلسة الفرعية الخامسة- تواصل أفضل بناءً على الأدلة الخاصة بالهجرة- المساهمة في قراءة جديدة للهجرة

ستتمحور هذه المناقشة حول الحاجة إلى تعزيز تفهم أفضل وحوار موجّه من البيانات لموضوع آثار الهجرة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من أجل تبديد شواغل الجمهور حيال موضوع الهجرة تبديداً ملائماً.

وستُطرح المسائل الأساسية الثلاث على بساط النقاش وتُنقاش في كل دقّة وهي:

1. الحصول على لمحة عامة حول منافع الهجرة وكلفتها بالنسبة إلى البلد المضيف من أجل وضع معلومات أفضل وأدق ومباشرة لإعلام الجمهور ولمناقشة عامة في شكل أفضل. وتبرز الحاجة إلى نهج واسع يشتمل على البيانات الاقتصادية حول الأثر على سوق العمل والتجارة الدولية والابتكار والتغيير التكنولوجي والإنتاجية وأنماط الاستهلاك وعائدات الضرائب ودفعات الضمان الاجتماعي وإنما أيضاً مسائل إجتماعية وثقافية. قد تؤثر في الواقع الهجرة على التماسك الاجتماعي وفي المقابل، تأثير التماسك الاجتماعي على مستوى الرفاهية في المجتمع وتوزيعها. وبالتالي، لا يجب أن نغض النظر عن مسائل مثل عدم المساواة والحركية الاجتماعية عبر الأجيال والتنوع الثقافي والعلاقات عبر الثقافات والمواقف الاجتماعية حيال المهاجرين، بما فيها التمييز والأفكار المسبقة. وقد يُنظر في مشاريع عملية مثل توسيع استخدام الأدوات الناجحة، لا سيما من أجل رسم خرائط التماسك الاجتماعي.

2. استخدام تدخل السياسة العامة وإجراءات المجتمع المدني من أجل استحداث التوقعات ووضع قراءة جديدة إيجابية للهجرة. سنركز المناقشات على تقاسم أفضل الممارسات حول التجارب الحالية القائمة في مختلف البلدان بهدف إزالة الطابع السياسي عن موضوع الهجرة وعرضه في شكل موجّه من البيانات واستخدام العبارات العقلانية وتحرير عبارة الاندماج من المناقشة الإيديولوجية مثل تلك التي تُحيط بالتعددية الثقافية و/أو مناقشات الاستيعاب الخاصة بالاندماج.

3. وعلى أساس الدور المركزي الذي تلعبه عموماً وسائل الإعلام- بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الترفيه- بكونها محرك مهم في نظرة الرأي العام إلى الهجرة ومناقشة الأمثلة الإيجابية للتعاون مع وسائل الإعلام، مثلاً بين السلطات المحلية ووسائل الإعلام المحلية أو عبر التدريب المدعوم من الحكومة للصحفيين بهدف تفهم الهجرة. إضافة إلى ذلك، سنناقش الحاجة إلى تحدي الوصف التمييزي والتصاريح الخاطئة في وسائل الإعلام عبر آلية استجابة مبكرة.

الجلسة الفرعية السادسة- التنوع، تعدد الهويات والإشراك الاجتماعي. أفضل الممارسات للاندماج

تعدّ السياسات المعززة لاندماج المهاجرين واعدة للغاية من أجل مضاعفة المنافع الاقتصادية للهجرة والتخفيف من حدة التوتر، لا سيما خلال أي أزمة اقتصادية. وتتراوح هذه السياسات من تعزيز التنوع في مكان العمل والمدارس إلى التعليم والتخطيط الحضري. كما ورد في دراسة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (الإكتساب من الهجرة- نحو نظام جديد ذات حركية)، يُنظر اليوم إلى الاندماج على أنه مجموع السياسات والممارسات التي تسمح للمجتمعات بأن تجسر الهوة بين أداء المواطنين والمهاجرين مع أولادهم. على جهود الاندماج أن تهدف إلى سدّ الثغرات الدائمة بين فرص العمل والنتائج التي تهمّش

المهاجرين وتزعرع التماسك الإجتماعي، إن كان في مجال التعليم أو سوق العمل أو السكن أو الخدمات الإجتماعية أو تعلم اللغة أو المشاركة السياسية والمدنية.

بالطبع، لا يزال النقاش طويلاً حول كيفية تحقيق هذا الهدف. وبالفعل، يُعدّ رسم المسار لتدخّل ناجح في مجال الإدماج تحدياً، خاصة وأنه يبقى رهناً بعدد من العوامل والشروط. فالحقوق القانونية شرط أساسي للإندماج ولكنها ليست بالكافية لتحقيق الإدماج. يواجه المهاجرون مجموعة من الحواجز أمام الإدماج، بما فيها الأفكار المسبقة والسلوك المعادي في المجتمع والتمييز.

غير أنه من الواضح تماماً أن المساهمين في المجتمع لا يصيرون من المساهمين على المدى الطويل، ولا يُنظر إليهم من هذا المنظور، إلا عبر جهود الإدماج التعاونية التي تُشرك الحكومات والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. ثانياً، يبدو أنه في قصص الإدماج الناجحة، لطالما كان الموضوع متّصلاً بالتأقلم من الجهتين وهذا ما يجعل عبء الإدماج/التكيف بالتساوي على كاهل المهاجرين وكافة المقيمين في المجتمع، بما في ذلك المؤسسات الكبرى.

وبناءً على نهج واقعي للغاية، ستركّز هذه الجلسة على النهج الابتكارية لرفع التحديات ووضع السياسات والممارسات الممكنة للإندماج، لا سيما في المجالات التالية:

- التربية وتعليم اللغة وتعليم الكبار على أنها سبيل مهم من أجل التوصل إلى اندماج الأطفال والكبار.
- الوصول العادل والمنصف والمبكر إلى أسواق العمل بما إن العمل يبقى الشرط المسبق الوحيد الفعّال للإندماج.
- الاعتراف بشهادات المهاجرين ومؤهلاتهم.
- المشاركة المدنية وتدريب القادة المدنيين من صفوف المهاجرين وتعزيز إشراك المجتمع المحلي.

سيقدم فريق الخبراء جوانب سياسات الإدماج الناجحة وأدواتها في مجموعة متنوّعة من الحالات في العالم. وسيعرض الشركاء من منظمات المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الدولية لمبادرات يُمكن نسخها. وسيناقش أيضاً المتحدثون في المناقشة التحديات والصعوبات عند تنفيذ مبادرات كهذه. يهدف النقاش إلى استحداث سوق عمل حيث تستطيع مختلف الجهات الفاعلة في ميدان الهجرة أو على مستوى الحكومة أن تتقاسم الخبرات وأن تتعلم من بعضها البعض واحتمال إشراكها في تعاون دائم.

المنظور الإقليمي

سيُكرّس منتدى فيينا جلستين خاصتين للمنظور الإقليمي.

ستنظر الجلسة الأولى في التطوّرات الإقليمية للعمل الذي قام به تحالف الحضارات خلال العام الماضي. وستجمع هذه الجلسة ممثلين عن مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الناشطين في العمل الإقليمي الذي يعزّزه تحالف الحضارات من أجل تحقيق أهدافه. سيتطرّق المشاركون إلى مسائل متداخلة- مثل التعليم والشباب والإعلام والهجرة و/أو الأقليات- وسيناقشونها من المنظور الإقليمي. سيشاطرون أفضل

الممارسات ويناقشون مزيداً من إمكانيات التعاون. وستُقدّم بعض المشاريع من جنوبي شرقي أوروبا ومنطقة الأورومتوسّط وأميركا اللاتينية وآسيا وجنوبي الهادئ، وسيتمّ الإعلان عن الإلتزام بإجراءات جديدة.

وستُكرّس الجلسة الخاصة الأخرى لمنطقة الدانوب ومنطقة البحر الأسود وجنوبي القوقاز وآسيا الوسطى. لقد شهد السكان في المناطق المجاورة على مدى قرون تنوعاً ثقافياً متزايداً. وبناءً على الإستراتيجيات الإقليمية القائمة، سنناقش المسائل التالية: أين هي الحاجات لمزيد من الحوار المشترك بين الثقافات والأديان في هذه المناطق؟ ما هي المشاريع القائمة العابرة للثقافات في هذه المناطق والتي تتطرق إلى مواضيع منتهى فيينا ويمكن تقاسمها على أنها أمثلة عن أفضل الممارسات؟ أين هي إمكانيات المبادرات الجديدة العابرة للثقافات والتي تُقرب المواطنين والسكان من بعضهم البعض؟